مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد
اسم الكاتب: أ.م.د. مثنى علي المهداوي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/144
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 06:05 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد

أ.م.د. مثنى علي المهداوي
كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

يعد البحث في موضوع تدريس المواد المقررة في الجامعات من أهم المواضيع, إذ انه يجمع ما بين الفائدة البحثية النظرية, والفائدة العلمية المنهجية, ذلك أن مثل هكذا مواضيع تبحث في واقع علمي, ومن هنا تأتي أهمية البحث في موضوع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد, هذا فضلاً عن أهمية خاصة للموضوع كونه يتناول إحدى المواد الأساسية المقررة في كلية تعد الكلية إلام الأولى لتدريس العلوم السياسية في العراق. وبما أن البحث هنا يتعلق بمنهج مقرر في كلية علمية, فأنه قسم إلى مطلبين في الأول تم التعريف بالسياسة الخارجية كمفهوم وأهداف ومتغيرات, وتناول المطلب الثاني تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد من خلال البحث في الفصول الأربعة لكتاب السياسة الخارجية الذي يدرس في الكلية, والتي تضمنت دراسة نظرية السياسة الخارجية, ومناهج السياسة الخارجية, والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية, ووزارة الخارجية وعملية صنع القرار السياسي الخارجي, والهدف من هذا التقسيم مقارنة واقع تدريس السياسة الخارجية في الكلية مع الجوانب النظرية للسياسة الخارجية, من اجل التعرف على مدى تغطية المنهج المقرر لهذه الجوانب.

المطلب الأول- التعريف بالسياسة الخارجية:

أولاً - مفهوم السياسة الخارجية:

لا يوجد تعريف محدد لمفهوم السياسة الخارجية, إذ أن هذا المفهوم حاله حال أي مفهوم في العلوم السياسية خاصة والعلوم الاجتماعية عامة يعاني من غياب الاتفاق عليه لغياب وجود نظرية في العلوم الإنسانية, إلا أن ذلك لا يمنع من الخوض في التعاريف الذي تناوله لمحاولة الوصول إلى فهم معنى السياسة الخارجية.

فيعرف بعض الدارسين السياسة الخارجية تعريفاً شديد العمومية ومن أمثلة هذه التعريفات التعريف الذي يقدمه حامد ربيع إذ يعرف السياسة الخارجية بأنها (جميع صور النشاط الخارجي, حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية, إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية)[1], بينما يذهب د. محمد السيد سليم إلى ربط السياسة الخارجية بمجموعة من

الأبعاد فهي لديه (برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي وطبقاً لهذا التعريف فان السياسة الخارجية تنصرف إلى مجموعة أساسية من الأبعاد هي الواحدية والرسمية والعلنية والاختيارية والهدفية والخارجية والبرنامجية [2]).

أما د. فاضل زكي محمد فيعرف السياسة الخارجية بأنها (الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة مع غيرها من الدول [3]).

ويذهب د. احمد نوري النعيمي إلى القول (بان السياسة الخارجية لأي دولة تعكس وجود عملية ديناميكية تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية والظروف البيئية الدولية, والتي تترجم إلى واقع ملموس ومن خلال الأداة الدبلوماسية [4]).

ومن الواضح إن تعاريف السياسة الخارجية تتوزع ما بين من يدركها بدلالة الخطة أو بمعنى يقترب منها وما بين من يفهمها سلوكيا, أي بمعنى الفعل وما شابه ذلك[5].

وهكذا يمكن القول أن السياسة الخارجية تمثل الخطة التي ترسم التوجهات الخارجية للوحدة الدولية والتي تطبق عملياً من خلال السلوك الخارجي لتحقيق أهداف في البيئة الدولية.

فالسلوك الخارجي لأية وحدة دولية تحكمه ثلاثة أبعاد أساسية هي, البعد الهدفي والبعد الخارجي والبعد التأثيري, وهو ما يميز الحدث في السياسة الخارجية عن الحدث في السياسة الداخلية, برغم صعوبة الفصل بين السياستين من الناحية العملية وذلك لوجود ارتباط وثيق بينهما فرضته التطورات التي حدثت على المجتمع الدولي, فضلاً عن أن كلاً من السياستين الداخلية والخارجية هو نتاج لعملية صنع القرار في الوحدة الدولية, والذي يملك القرار الداخلي سواء أكان فرداً أم جماعة يملك ايضاً صنع القرار الخارجي, ولكن هذا الارتباط أو عدم إمكانية الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية يجب أن ينظر إليه في الدائرة العملية, أما من الناحية النظرية فان السياسة الخارجية كظاهرة لها بعد مفاهيمي يميزها من الناحية التحليلية عن باقي الظواهر [6].

وهذا لا يعني عدم تكامل السياسة الخارجية مع بعض الجوانب فالدبلوماسية والسياسة الخارجية هما جانبان متلازمان ومتكاملان ولا تستطيع بدونهما أية دولة أن تتعامل مع غيرها من الدول, وإذا كانت السياسة الخارجية تشكل الخطة المرسومة لتوجيه العلاقات الخارجية للدولة, فان الدبلوماسية هي عملية تنفيذ لهذه الخطة, ذلك أن الدول الحديثة تخطط لنفسها خطة بعيدة وقريبة المدى بما يتفق ومصالحها, وهذه الخطة القومية الشاملة التي تمثل الاستراتيجية القومية الشاملة تتفرع عنها استراتيجيات فرعية من سياسية واقتصادية وعسكرية, وان الجزء المتعلق بتوجيه العلاقات الخارجية هو الاستراتيجية السياسية الخارجية الذي تعبر السياسة الخارجية عن خطوطها والمرتكزات

التي تحتويها السياسة الخارجية وتضعها موضع التطبيق والتنفيذ وتقع مهمة تطبيق السياسة الخارجية في الأوقات السلمية على عاتق الممثلين والمبعوثين الدبلوماسيين, أما في الأوقات اللاسلمية فان الدولة تتخذ من وسائل استخدام القوة أو التهديد بها لتحقيق أهدافها ومصالحها[7].

ثانياً- أهداف السياسة الخارجية:

يقصد بالهدف في السياسة الخارجية الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية, والهدف في السياسة الخارجية لأية وحدة قد يتغير من حقبة زمنية إلى أخرى من حيث القيمة, أو قد يتغير إلى وسيلة[8].

ونستطيع أن نعرف الأهداف في السياسة الخارجية بأنها تصور الدولة المستقبلي في الشأن الخارجي, والقواعد المستقبلية التي تنفذها الحكومات من خلال صناعة قراراتها الخارجية للتأثير خارج الحدود ولتغير سلوك الدولة الأخرى, والأهداف ربما تكون جامدة جداً وربما تكون اقل جموداً عند رسم التصورات, وبعض الأهداف تبقى مدة طويلة حتى تتحقق وأهداف اخرى تتغير من شهر إلى شهر, وبعض الأهداف تؤثر على كل الدولة كالأهداف التي تتعلق بالجانب الأمني الخارجي وبعض الأهداف تؤثر على مصالح جزء صغير من المجتمع مثل بعض الأهداف التي تتعلق بقضايا اقتصادية وأيضاً بعض المسائل السياسية[9].

وهناك أكثر من تصنيف للأهداف في السياسة الخارجية, إلا أنها في العموم تتمحور حول التصنيف الثلاثي الأتي:

1. الأهداف بعيدة المدى: وتعكس هذه الأهداف تصوراً فلسفياً أو عاماً عند وحدة دولية معينة لمحيطها, ولا تقوم الدولة عادة بتعبئة قدراتها لاستثمارها من اجل خدمة هذه الأهداف, وتعكس هذه الأهداف رؤية معينة لبنية النظام الدولي ويغلب عليها الطابع المثالي, كهدف دعم السلام العالمي والعمل من اجل الرفاهية الاجتماعية.

2. الأهداف المتوسطة: وهذه الأهداف تفرض أحداث تغيير في البيئة الخارجية للدولة, والأخيرة يتوجب عليها الالتزام بها, والمثال على مثل هذه الأهداف بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية, والقيام بدور متميز في البيئة الخارجية.

3. الأهداف المحورية: ويساوي تحقيق هذه الأهداف وحمايتها وجود الدولة أو النظام ذاته بحيث قد تكون علة وجود الدولة أحيانا كالسيادة الوطنية, وحماية الحدود والأمن القومي, ولذلك توظف الدولة لها كافة الإمكانات والمقدرات التي تمتلكها[10].

وهناك معايير مختلفة تستخدم عند تقويم الأهداف وتصنيفها, ومن هذه المعايير:

1. معيار الرغبة في الهدف: فالهدف في السياسة الخارجية قد يتضمن قيمة مرغوبة ويتم تخصيص بعض الموارد وصياغة بعض الخطط لتحقيقه, بينما في حالات اخرى يقتصر الأمر في الرغبة على مجرد التعبير اللفظي عن تلك القيمة[11].

2. معيار إمكانية الحصول على الهدف: وهذا المعيار يعني بتقويم قابلية الدولة في إطار إمكانية معينة, ويتعين على صانعي القرار, التأكد من أن الوصول إلى أهداف محددة لا يؤثر في الحصول على غيرها من الأهداف المرغوبة بها[12].

ثالثاُ: متغيرات السياسة الخارجية:

المقصود بمتغيرات السياسة الخارجية العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بأخر في السياسة الخارجية, إذ أن أي تغير يطرأ في احد هذه العوامل قد يؤدي إلى حدوث تغير في مجرى السياسة الخارجية, ويختلف الباحثون في طريق تصنيفهم لمتغيرات السياسة الخارجية, فمنهم من يصنفها إلى متغيرات مادية ومتغيرات إنسانية, وهناك من يصنفها إلى متغيرات موضوعية وأخرى نفسية, في حين نجد البعض الأخر يصنفها إلى متغيرات داخلية وأخرى خارجية[13].

أ- المتغيرات الداخلية:

ويقصد بها المتغيرات التي ينبع تأثيرها من البيئة الداخلية, وتضم هذه المتغيرات مجموعة من المتغيرات الموضوعية والمجتمعية.

1. المتغيرات الجغرافية:

ينبع تأثير المتغير الجغرافي في السياسة الخارجية لأية دولة من مجمل خصائصها الجغرافية التي تتنوع وتتباين درجة تأثيرها, ومن هذه الخصائص حجم الدولة الذي قد يكون واسعاً أو ضيقاً, ولكل منهما تأثيراته الخاصة, المباشرة أو غير المباشرة الايجابية والسلبية, في حركتها السياسية الخارجية, فأما عن الاتساع, فهو يرتب جملة مزايا سكانية واقتصادية وعسكرية, فهو يساعد على إيواء أعداد كبيرة من السكان, ويمنح الدولة وفرة وتنوعاً في المصادر الطبيعية والغذائية, فضلاً عن ذلك فهو يوفر لها ذلك العمق الاستراتيجي الذي يسمح لها بالمناورة واعتماد استراتيجية الدفاع من العمق, وكذلك تسهيل عملية نشر مراكز قوتها الصناعية والاقتصادية والعسكرية على مناطق متباعدة عن بعضها تجنباً لتدميرها في حالة الاختراق العسكري الخارجي, وفضلاً عن ذلك فانه يحول دون إمكانية احتلالها والسيطرة عليها, بيد أن مجمل هذه الايجابيات قد تتحول إلى سلبيات لا سيما في حالة غياب الإمكانية الاقتصادية والعسكرية ووجود التمزق الاجتماعي والتخلخل السكاني وبالاتجاه الذي يحول دون قدرة الدولة على الفعل الهادف والمؤثر, ومن هنا لا يشترط دوما أن يضفي الحجم الواسع على الدولة التي تتميز به سمة الفاعلية والتأثير الدوليين, وكما أن لاتساع

الحجم تأثيرات مختلفة النوعية, كذلك هو الحال مع انكماشه, فمن ناحية يحرم الدولة من بعض مفردات القدرة التأثيرية, أو مجموعة منها, فهو يحرمها مثلاً من مصادر أولية استراتيجية وكثافة سكانية وقدرة عسكرية كمية وأما من الناحية الثانية فان الانكماش الجغرافي يدفع كقاعدة بالدول التي تتميز به إلى اعتماد مجموعة أنماط سلوكية خارجية محددة, كالانغماس الضئيل في التفاعلات السياسية الدولية, ومع ذلك فان هنالك مجموعة من الدول الصغرى في مساحتها استطاعت بقيادتها استثمار المتاح من مصادرها الطبيعية وقدراتها البشرية من اجل بناء ركائز علمية وتقنية واقتصادية وعسكرية وطيدة[14].

2. المتغير الاقتصادي:

يتضمن المتغير الاقتصادي عدة عناصر منها طبيعة النظام الاقتصادي, وحجم الإنتاج القومي, وكمية ونوع المواد الأولية المتوافرة, ومعدلات الإنتاج ومستوى التقدم الاقتصادي, وتؤثر كل هذه العناصر في السياسة الخارجية, إذ أن القوة الاقتصادية هي: أساس القوة التكنولوجية, وأساس بناء الكوادر والايطارات, ومن ثم فهي تعد الركيزة الأساسية لاستقلالية نشاط الدولة في المجال الخارجي, ويمكن اعتبار القدرة الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية, فالدولة قد تستخدم هذه الأداة من خلال انتهاجها سياسة فرض العقوبات الاقتصادية, أو سياسة الأغراء, أو سياسة المقاطعة الاقتصادية, كما أن القوة الاقتصادية أساسية للقوة العسكرية والتي تعد إحدى عناصر السياسة المستقلة[15].

3. المتغير العسكري:

يرتبط مفهوم القدرة العسكرية بمدى إمكانيةالدولة على توظيف قواتها المسلحة, كماً ونوعاً خدمة لأهداف سياستها الخارجية, والقدرة العسكرية للدولة قد تكون لأغراض الدفاع أو الهجوم أو الاثنين معاً, وفضلاً عن ذلك قد تستخدم مباشرة فتنتج مفعولاً محدداً, أو لا تستخدم ولكنها قد تؤدي إلى ذات هذا المفعول, ولأهمية وظائفها, في الحرب والسلم تعد من بين ابرز المتغيرات المؤثرة في الحركة السياسية الخارجية لكافة الدول, وان نوعية تأثيرها يتفاوت من دولة إلى اخرى, فالدول الضعيفة عسكرياً, هي تلك الدول التي تنتفي عنها القدرة الذاتية على الدفاع عن كيانها, الأمر الذي يدفع بها إلى البحث عن الحماية الخارجية والقبول بالنتائج المترتبة عن ذلك على حرية قرارها السياسي, وهذا على العكس من الدول القوية عسكرياً, التي تكون لتأثيرها السياسي, إقليميا وعالمياً, قادرة على فرض احترامها على غيرها, حتى في حالة غياب الحضور المباشر لقوتها العسكرية[16].

4. المتغير المجتمعي:

يمكن اعتبار السياسية الخارجية بمثابة عملية اجتماعية تأتي نتاجاً لتفاعل العناصر الرئيسية في المجتمع, ذلك أن المجتمع ليس وحدة متجانسة, ولكنه ينقسم إلى فئات ومجموعات متباينة الأهداف, ويؤدي تفاعل هذه الفئات والمجموعات في سعيها لتحقيق أهدافها إلى آثار معينة على عملية السياسة الخارجية[17].

كما أن التوجهات المجتمعية التي تشمل مجموعة من المفاهيم الفرعية كالثقافة السياسية, والنسق العقيدي الوطني والإيديولوجية تؤثر على رؤية المجتمع والنخبة الحاكمة للوقائع الخارجية, كما أنها تضع ضوابط على قدرة صانع السياسة الخارجية على اختيار بدائل معينة, وفي الوقت ذاته, فان هذه التوجهات توفر لصانع السياسة الخارجية أدوات لتبرير سياسات خارجية معينة على أساس أنها تتفق مع ما يعتنقه المجتمع من عقائد أو إيديولوجيات[18], فالحكومات مضطرة لان تكون كيانات ذرائعية (برغماتية) عملية, فهي لا تستطيع أن ترسم سياسة خارجية من منطلق أخلاقي محدد مسبقاً, ولكنها تبقى منفتحة على جملة متنوعة من وجهات النظر حكومية وغير حكومية على حد سواء[19].

فالخصائص القومية تعد احد الأبعاد البنيوية للوحدة الدولية المؤثرة في سياستها الخارجية, فهذه الأخيرة تتأثر بالتكوين الاجتماعي, وبالتحديد بطبيعة تكوين النخبة السياسية, والتكوين الطبقي وشكل جماعات المصالح, ويعتمد تأثير النخبة السياسية على شكل النظام السياسي, ومدى تجانس النخبة, وأصولها الاجتماعية, كذلك تؤثر جماعات المصالح في السياسة الخارجية سواء من خلال المشاركة المباشرة في صنع تلك السياسة, أو التأثير غير المباشر من خلال الضغوط, أو من خلال الوساطة بين النظام السياسي والمجتمع[20].

ومن الجوانب المجتمعية المؤثرة في السياسة الخارجية حجم السكان, الذي يمكن أن يكون عامل معزز ايجابي, لان الحجم الكبير للسكان يوفر المقاتلين العسكريين والعمال الصناعيين, فعدد السكان عامل قوة ايجابي, مع ذلك فان الحجم الكبير للسكان قد يكون غير مفيد, بل يحمل الدول أعباء عندما لا تتوفر الإمكانيات الكافية من الموارد لاستيعابهم, ويرتبط بالعامل السكاني جوانب اخرى, هي نسبة الأعمار لهؤلاء السكان, فارتفاع معدلات الأطفال أو كبار السن نسبة السكان له آثاره السلبي في بعض الأحيان, وكذلك معدلات العمر والوفيات هي الأخرى لها آثارها, فضلاً عن مستوى التعليم للسكان الذي له أهمية كبيرة في تحديد القوة الحقيقة للعامل السكاني, ويرتبط بمستوى التعليم للسكان نوعية التعليم ذاته, أي كيفية الدراسة ومدى قوتها وضعفها, وأيضا نسبة الذكور والإناث, والتركيبة العرقية للسكان[21].

ب- المتغيرات الخارجية:

تمثل المتغيرات الخارجية مجمل العوامل والظروف الخارجية التي تتبع من النظام السياسي والدولي, وهذه المتغيرات تؤثر على صانع القرار السياسي الخارجي بصورة متباينة حسب طبيعة كل متغير, ومدى تأثيره على صانع القرار.

1. المنظمات الدولية:

يقصد بالمنظمة الدولية هيئة تستطيع أن تفصح بصورة مستديمة عن إدارة تتميز من الوجهة القانونية عن إدارة أعضائها, وهي وليدة اتفاق منشئ لاختصاصها, بعدها وسيلة من وسائل التعاون الاختياري بين الدول في مجال أو مجالات معينة, اتفقت أرادات الدولة الأعضاء على تحديدها[22].

وبما أن حاجة الدول كافة في الوقت الراهن للتعاون من اجل حل المشاكل الدولية ولا سيما الاقتصادية منها تتجاوز قدراتها منفردة, أدت إلى أن تكون المنظمات الدولية كوحدات سياسية دولية موضوعية, قادرة على إيقاع قدر من التأثير, على الأقل في السياسات الخارجية للدول الأعضاء, ومن هنا فان لمشاركة كافة الدول في المنظمات الدولية تأثيرا مختلف النسب والدرجات في سياساتها الخارجية, وان هذا التأثير صار بسبب من انتشار أبعاد ظاهرة الاعتمادية الدولية يتميز بنموه المستمر[23].

2. الشركات المتعددة الجنسية:

وهي كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات أو أصول إنتاجية, مناجم, مكاتب بيع وما شابهها, في دولتين أو أكثر [24], ولا تتبع القدرة الاقتصادية للشركات متعددة الجنسية من ضخامة حجم مبيعاتها حسب, وإنما كذلك من محصلة احتكارها مثلاً لرؤوس الأموال والتقنية والتجارة السلعية الدولية, فضلاً عن تحكمها في الموارد الأولية للعديد من الدول وبضمنها مصادر الطاقة, وقد أدى ما تقدم إلى أن تصبح هذه الشركات قوة دولية مؤثرة في السياسة الدولية وبالاتجاه الذي جعلها بمثابة احد المنافسين الأساسيين للدول القومية, والتأثير العالمي الذي تتمتع به هذه الشركات يمتد ليشمل السياسة الخارجية للدولة الأم والسياسة الخارجية للدولة المضيفة في آن واحد, فضلاً عن النظام السياسي الدولي[25].

3. الرأي العام الدولي:

ويعرف بأنه الاتفاق الذي يتعدى الحدود القومية للدول ويوحد بينهما تجاه بعض المسائل الأساسية في السياسة الدولية, وهذا الاتفاق الدولي في الرأي يظهر نفسه على شكل رد فعل تلقائي عالمي إزاء أي تصرف دولي يكون فيه خروج على الاتفاق وقد يمتد رد الفعل هذا ليقترن بتوقيع

جزاءات على الدول المخالفة, والرأي العام الدولي قد يكون رأياعاماً رسمياً, عندما يمثل المواقف الرسمية لمجموعة من الدول تجاه قضية معينة, أو يكون رأيا عاماً غير رسمي, والمثال على ذلك الرأي العام الدولي للاتحادات النقابية الدولية أو الاتحاد البرلمانيين الدولي أو الاتحادات الدولية المختلفة للصحفيين أو المحامين(26).

أي أن الرأي العام الدولي يعد محصلة ضغوط تظهر في العلاقات بين الحكومات وبين القوى التي تناضل من اجل إحداث تغييرات في المجتمع الدولي, وهذه العناصر التي تعمل لصالح التغيير يمكن أن تكون الدول التي ترى أن هناك حاجة إلى أن تسمع صوتها بشكل أفضل, ويمكن أن تكون مجموعة خاصة من الأفراد تأمل في تعديل السياسة الخارجية لدولة أو مجموعة من الدول(27).

المطلب الثاني- تدريس السياسة الخارجية في الكلية

تعد كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد من أوائل الذين بدأوا بتدريس مادة السياسة الخارجية كمادة مستقلة في المنطقة العربية, بعد أن كانت تدرس في إطار العلاقات الدولية, والمنهج المقرر الذي يدرس الآن لطلبة المرحلة الرابعة في الكلية, كتاب السياسة الخارجية للأستاذ الدكتور احمد نوري النعيمي, يعد احد احدث المناهج المقررة التي تتناول السياسة الخارجية, إذ انه خضع للتعديل والتطوير المستمر منذ طبعته الأولى في عام 2001 والى الآن, كما انه غطى اغلب الجوانب النظرية للسياسة الخارجية في فصوله الأربعة التي سنتناولها بالبحث.

أولا: دراسة نظرية السياسة الخارجية:

تناول الفصل الأول من السياسة الخارجية للأستاذ الدكتور احمد نوري النعيمي نظرية السياسة الخارجية, وقد ابتدأ في الفقرة الأولى بمفهوم السياسة الخارجية, وكما ذكرنا مسبقاً فانه لا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم السياسة الخارجية, ولذلك فان المنهج المقرر استعرض اغلب التعاريف لمفهوم السياسة الخارجية, سواء التي تناولتها بدلالة الخطة أو سلوكياً, وليخرج بتعريف شامل للسياسة الخارجية, وكما معروف فان المصطلحات التي تثير الجد ولا يوجد تعريف محدد لها, يذهب الباحثون فيها إلى تناول الجوانب المرتبطة بها من اجل توضيحها أكثر, وهذا ما ينطبق على مادة السياسة الخارجية, إذ تم تناول العلاقة بينها وبين السياسة الدولية وكذلك العلاقات الدولية مع التأكيد على انه لا يمكن فصل السياسة الخارجية عن نظرية العلاقات الدولية, فالسياسة الخارجية تعني من حيث جوهرها القدرة والصلاحية على أن تجعل الآخرين ينفذون ذلك الذي تريده, أو بتعبير أدق تطويع لإرادة الآخرين, فالسياسة الخارجية كحقيقة فكرية هي نقطة التقاء بين النظرية السياسية بعدها أداة التنبؤ واتخاذ القرار ونظرية العلاقات الدولية, إذ أن الأخيرة تعد محصلة لمجموعة من

السياسات الخارجية في حقبة زمنية معينة أو بخصوص معضلة محددة, ووضحت هذه العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية والعلاقات الدولية في رسم بياني[28], هذا فضلاً عن توضيح العلاقة بين السياسة الخارجية وكلا من الاستراتيجية والدبلوماسية.

أما موضوع العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية فانه يكشف عن حقيقة مهمة جداً, وهي انه بغض النظر عن أهمية توضيح أن صنع السياسة الخارجية يخضع أساسا للسياسة الداخلية, وان السياسة الخارجية هي استمرارية للسياسة الداخلية, وان صياغة السياسة الخارجية تتأثر بالمحيط الداخلي سواء على مستوى الفرد أو القيادة أو على مستوى الجماعة أو طبيعة المجتمع وخصائصه المرحلية أو على مستوى حالة العلاقة السلمية, فان الأهم هو توضيح أهمية دراسة النماذج التطبيقية لهذه العلاقة بين السياستين الداخلية والخارجية, فدراسة دور المؤسسات في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية وتوضيح طبيعة العلاقة بين السياسة الداخلية والخارجية في الولايات المتحدة تكشف عن نقاط التلاقي والاختلاف بين السياستين.

فهناك طرق تؤثر من خلالها العوامل المحلية في صنع السياسة الخارجية, ولا سيما المرجعيات الاجتماعية والرسمية للسياسة الخارجية, ولنتذكر كيف أن نظرة الجمهور الأمريكي, ووسائل الإعلام الأمريكي, وجماعات الضغط, والنخبة في مجال السياسة الخارجية الأمريكية بما فيها الكونغرس, إلى الظاهرة الإسلامية أثرت في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم الإسلامي, إذ لا يمكن فصل موقف الولايات المتحدة من ربط الإرهاب بالإسلام عن مقدار التأييد السياسي الذي لقاه موقفها من قبل جماعات المصالح والمؤسسات التي مارست الضغط فيها, وفي التحليل النهائي نجد أن السياسة الخارجية الأمريكية تنتج عن مجموعة العناصر التي تشكل السياسة المحلية[29].

ثانياً-مناهج السياسة الخارجية:

لا يخفى على احد أهمية دراسة المناهج البحثية في أي مادة من مواد العلوم السياسية ومنها السياسة الخارجية, وأهمية دراسة المناهج في الفصل الثاني من مادة السياسة الخارجية لطلبة المرحلة الرابعة لا تأتي فقط من عدها, أي المناهج, الطريقة العلمية للبحث في السياسة الخارجية, وانما ايضاً لأنها تمثل حلقة تكميلية في دراسة المناهج في كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد, لا سيما مناهج دراسة العلاقات الدولية التي تدرس في المرحلة الثانية ضمن مادة العلاقات الدولية ومناهج البحث العلمي التي تدرس في المرحلة الرابعة ايضاً.

ومناهج السياسة الخارجية تقسم على المناهج التقليدية والمناهج المعاصرة, وتؤكد المناهج التقليدية على أن السياسة الخارجية يعدها ظاهرة, لا يمكن ارتباطها بدراسة علمية مفاد هذا القول,

يرجع إلى أن موضوع السياسة الخارجية له علاقة ببرامج العمل التي تتبناها القيادة السياسية إزاء العالم الخارجي, هذه البرامج التي تتضمن ايضاً الأهداف والوسائل أي تصور ما يجب أن يكون ولا علاقة للعلم بتحليل هذه البرامج, بسبب أن العلم ينصب اهتمامه بالواقع, ونتيجة لذلك, فان هذه المناهج اقتصرت على مجرد وصف السياسة الخارجية, ولا سيما السياسة الخارجية للقوى الكبرى على مستوى التتبع التاريخي أو بمحاولة تحديد الأهداف القيمية والأساليب التي تتضمنها[30].

ومع أن هذه النظرة في دراسة السياسة الخارجية تقليدية وجامدة, إلا أن دراستها لا تخلو من فائدة علمية, فحتى الوقت الحاضر ما زالت اغلب الدراسات في السياسة الخارجية تستعين بالمناهج التقليدية, فالمنهج التاريخي مع انه منهج تقليدي وعليه الكثير من الانتقادات, مثل أن استنتاجاته وتعميماته لا تعكس إلا جزء يسير من الحقيقة التاريخية, التي قد تتعلق بمزاجية كل باحث وكيفية تحليله للحقيقة التاريخية التي في حوزته, وعدم تطور المادة التاريخية في اتجاه معين أو معلوم كي يتسنى الوصول إلى خلاصة واستنباط واستخلاص قوانين بامكانها تفسير الظواهر المختلفة المكتنفة لعملية التطور هذه, إلا انه مع هذه الانتقادات للمنهج التاريخي ما زال يستخدم في السياسة الخارجية بسبب أن السياسات الخارجية لها جذور وامتدادات تاريخية سابقة ينبغي الاحاطة بها من جوانبها كافة[31].

أما المنهج الواقعي الذي يعد احد المناهج التقليدية في دراسة السياسة الخارجية, فان أهميته ازدادت اليوم في ظل الدراسات المعاصرة للسياسة الخارجية, مع بروز ما يعرف اليوم بالواقعية الجديدة, فقد شهد النموذج المعرفي الواقعي تطورات داخلية من خلال إسهامات المفكرين والباحثين لمنطوين تحت سقفه الواسع من جهة, وشهد ايضاً تحديات كثيرة وكبيرة من النماذج المعرفية الأخرى التي كرست نفسها كبدائل لفهم وتفسير كيفية صنع السياسة الخارجية للدول, ومن أهم الإسهامات الجديدة التي شهدتها التقاليد الواقعية من خلال طرح الباحثين رؤى جديدة وقواعد للتفسير مبتكرة ومبنية في جلها على الفرضيات الأساسية للواقعية أو تحمل قراءات من زوايا اخرى لبعض المفاهيم الأساسية في النموذج المعرفي الواقعي, الواقعية الهيكلية والواقعية الميركانتيلية والواقعية الدفاعية الهجومية والواقعية الكلاسيكية الجديدة[32].

وكان لهذه الإسهامات أهميتها في السياسات الخارجية للقوى الكبرى, إذ اتفقت الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة على أن النظام الدولي هو فوضوي في بعض مشاهده, وان كان هناك اختلاف حول معنى الفوضى ولماذا يشكل موضوعاً للبحث, وعدتا ثمرة ونتيجة للتطورات التي شهدتهما الواقعية والليبرالية الكلاسيكتين, إذ إنهما تشكلان أكثر من نظريتين, بل يمكن القول بأنهما

نموذجان معرفيان, أو هما إطارانمفاهيميان يعرفان حقلاً دراسياً معيناً, ويحددان فهمهما للواقع, ويطرحان أجندة للبحث وصنع السياسة الخارجية[33].

أما المناهج المعاصرة فقد سبقت طروحات الواقعية الجديدة, إذ ظهرت قبل حقبة من الزمن مدارس فكرية حاولت توحيد مختلف العلوم من اجل الوصول إلى إطار فكري منهجي موحد, وقد تمثلت هذه المدارس في النظرية العامة للتنظيم, فقد تأثر ديفيد ايستون بمنهج التحليل النظمي, الذي يتكون عنده من مجموعة من العناصر, المدخلات, وعملية التحويل, والمخرجات, والتغذية الاسترجاعية, وبموجب ذلك يمكن الانطلاق من المدرسة الاستونية لدراسة السياسة الخارجية لدولة ما كسلوك فاعل محدد. [34]

فيما انطلق ريتشارد سنايدر من عملية صنع القرار وعدها الأساس والوحدة النهائية لتحليل السياسة الخارجية, وفحوى هذه النظرية هو أن الحركة السياسية لا تعدو أن تكون لموقف تحدد زماناً ومكاناً وموضوعاً, وهذا يعني أن صانع القرار السياسي, سواء على مستوى الحركة أو على مستوى التنبؤ لابد وان تقوم بتحديد المتغيرات التي تتحكم في الموقف[35].

وهناك ثلاثة مستويات لتحليل صنع القرار في السياسة الخارجية, الأول يحلل صنع القرار السياسي الخارجي لدولة خاصة معينة, والثاني يحلل أسس وقواعد صنع القرار للسياسات الخارجية لمجموعة خاصة من الدول, والثالث تحليل عام جداً لصنع القرار على مستوى العلاقات العالمية[36].

ولا يختلف المنهج المقارن عن منهج اتخاذ القرار في مستويات التحليل, إذ انه يستخدم أسلوب الملاحظة والاستنساخ في مراحل البحث المختلفة خلال وضع الفرضية أو عند التأكد من المصادر والقواعد من اجل الوصول إلى التعميمات أو النظريات الناتجة من البحث, ويقوم بمقارنة السياسة الخارجية لدولة معينة مع السياسة الخارجية لدولة اخرى من اجل الوصول إلى نقاط التشابه أو الاختلاف فيما بينهما, ويطبق المنهج نفسه على السياسة الخارجية لدولة معينة في حقبتين لكل منهما طابعهما الخاص, أو حقبتين لكل منهما زعامة خاصة تختلف عن زعامة حقبة اخرى تالية أو لاحقة, والغاية من ذلك هي التوصل إلى إبراز أوجه الشبه ونقاط الاختلاف, وأوجه النقص والقوة في حالة وجودها من خلال المقارنة بين السياسة الخارجية خلال الحقبتين أو السياسة الخارجية بين الدولتين المعنيتين, فضلاً عن ذلك, يطبق المنهج المقارن على السياسة الخارجية لأكثر من دولتين[37].

وهكذا تتضح أهمية دراسة المناهج في هذا الفصل, فسابقاً كان الاهتمام بقضية المناهج في العلوم السياسية اقل, وكان تطوير المناهج والاقترابات المستخدمة في دراسة العلوم السياسية دون

المستوى, كما أن معظم هذه الدراسات كانت تقدم المناهج المتاحة بطريقة السرد دون محاولة نقدها أو تقويمها, كما أن استخدامها يكون عادة دون أي تعديل أو إضافة[38].

ثالثاً: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية:

استعرض الفصل الثالث من كتاب السياسة الخارجية للدكتور احمد النعيمي كل العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية, وبتفصيل وشرح واف, ومثل هذا الفصل الجزء الأكبر من الكتاب, إذ أن العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية تمثل جوهر السياسة الخارجية, وعن طريق دراستها يمكن التعرف على كل جوانب السياسة الخارجية.

وابتدأ الفصل بالتعريف بأهداف السياسة الخارجية وأصنافها والمعايير التي تصنف على أساسها, والتعريف كذلك بالقيود على القرارات في السياسة الخارجية, وتقسيمها إلى القيود الخارجية والداخلية والمختلطة, ومراحل عملية صنع القرار الثلاث, المرحلة السابقة لاتخاذ القرار, ومرحلة اتخاذ القرار, والمرحلة اللاحقة لاتخاذ القرار, فضلاً عن التطرق إلى أنواع وحدة صنع القرار ونماذج عملية صنع القرار.

ودراسة عملية صنع القرار في السياسة الخارجية لها أهميتها, فبعض القرارات السياسية الخارجية قد تكون غير عقلانية إلى درجة بعيدة في حين يكون البعض الآخر متسماً بالعقلانية التي تبرز في لحظات الأزمات, فعند دراسة قرارات السياسة الخارجية يجب معرفة العوامل التي وضعها صانع القرار في حساباته قبل الإقدام على اتخاذ القرار, فضلاً عن دراسة بيئة القرار أي الوضعية الداخلية والخارجية التي يتخذ في نطاقها, وكذلك دراسة هيئة اتخاذ القرار ثم دوافع وخصائص القرار[39].

وتتناول مادة السياسة الخارجية في الفصل الثالث ايضاً موضوع مهم, وهو ظاهرة القيادة وأثرها في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية, ومع أن التقليد بين علماء السياسة الخارجية جرى على عدم الاهتمام بظاهرة القيادة السياسية في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية, غير أن الأبحاث الميدانية والتطبيقية اثبت عكس ذلك, فالدراسة هنا تدخل في جانب العوامل النوعية, والتي تعد من العوامل الهامة في السياسة الخارجية, ذلك أن دراسة البيئة النفسية لظاهرة القيادة تعد مهمة, لأنها تعطي الصورة الواضحة للقرار المتخذ من لدن صانع القرار[40].

واحد الملاحظات المهمة التي يجب الإشارة إليها عند دراسة اثر القيادة على السياسة الخارجية, هي هل الدولة لها حكومات سلطوية تتركز السلطة فيها بيد شخص واحد, أم حكومات ديمقراطية يشارك فيها الجميع, ففي الحكومات السلطوية تكون السياسة الخارجية انعكاس لآراء الحاكم بغض النظر عن التسمية التي تطلق عليه, أما في الأنظمة الديمقراطية فان صنع السياسة

الخارجيـة يكـون أكثـر انفتاحـاً علـى السـلطة التشـريعية ووسـائل الإعـلام والـرأي العـام وأحـزاب المعارضة[41].

وتوضح الدراسة الشاملة للأبعاد الداخلية لعملية صنع القرارات في السياسة الخارجية, اثر المتغيرات لموضوعية التي ذكرناها مسبقاً مثل المتغير الجغرافي, والمتغير الاقتصادي الذي ازداد أثره اليوم وبصورة كبيرة على السياسات الخارجية للدول في ظل الاعتمادات المتبادلة المتصاعدة في عصر العولمة.

فبخصوص مفهوم العولمة, تثار أسئلة متعددة من بينها, هل أن ظهور العولمة هي بداية اضمحلال الدولة, وهل ينطبق تعريف الدولة الرخوة على دول العالم الثالث, وهل أن وصف الدولة الوطنية والقومية ينطبق على دول الجنوب, فمن وجهة نظر أنصار العولمة أن الحدود السياسية التقليدية للوحدات الدولية بدأت في الإهمال, وذلك بسبب العلاقة بين التجارة والتقنية والتخوم السياسية التي كانت لردح من الزمن عاملا من عوامل الحروب, وقد يكون هناك شيء من المبالغة في وجهة النظر هذه, فلربما حدث شيء من التآكل في قوى الدولة القومية في السنوات الأخيرة, ولكن تبقى الدولة المصدر الرئيسي للهوية الشخصية لغالبية شرائح الرأي العام المحلي, وما زالت حتى الآن تحافظ على حدود معينة تتعلق بمسائل السيادة والأمن القومي, لا سيما لم يظهر حتى الآن البديل المناسب الذي يحل محل الدولة[42].

فمع أن التحديات التي تواجه نظام الدولة الحديثة التي ظهرت منذ معاهدة ويستفاليا 1648 تفوق ما كان عليه الحال في الماضي من حيث الحجم والمدى, فانه لم يحن بعد أوان الحديث عن نهاية الدولة, مع ذلك فيمكن الحديث عن الدولة المنكمشة أو عن تراجع دور الدولة في كثير من المجالات, لا سيما الاقتصادية منها[43].

أما دراسة العوامل المجتمعية مثل الطابع القومي, والرأي العام, وجماعات الضغط, فان تدريسها يمثل عملية تكاملية للعوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية, لا سيما إبراز دور بعض هذه المتغيرات التي تبدو في بعض الأحيان غير واضحة, مع أن تأثيرها كبير, ومثال ذلك الأحزاب السياسية.

فالأحزاب السياسية تؤثر في صنع السياسة الخارجية إذا ما كانت هذه الأحزاب في السلطة, وحتى إن كانت هذه الأحزاب في المعارضة فإنها تؤثر في صنع السياسة الخارجية, وان كان ذلك يتوقف على شكل النظام السياسي, ففي الأنظمة الديمقراطية تصبح هذه الأحزاب أداة لتنظيم وبلورة مطالب الرأي العام للسياسة الخارجية, ويضعف هذا الدور في الأنظمة غير الديمقراطية التي ينفرد فيها الحزب الحاكم في صنع السياسة الخارجية[44].

وان دراسة هذه العوامل الداخلية على اختلاف طبيعتها الموضوعية والمجتمعية لا يمكن أن تنفصل عن دراسة الأبعاد الخارجية لعملية صنع القرار السياسي الخارجي, إذ أن نجاح وإخفاق السياسة الخارجية لدولة ما لا يتوقف فقط على قوة سياستها الداخلية, بل أن هناك مجموعة من الظروف والأطر الخارجية تؤثر في عملية صنع القرار السياسي الخارجي, فهذه الظروف والعوامل, كالرأي العام الدولي, والمنظمات الدولية, والشركات المتعددة الجنسية, التي تم شرحها مسبقاً, لها تأثير فعال على صنع القرارات السياسية الخارجية[45].

رابعاً: وزارة الخارجية وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية

بعد أن بين الفصل الرابع من المنهج المقرر للسياسة الخارجية مفهوم الهرمية الدولية وإشكالها في النظام الدولي, وتأثيرها على السياسات الخارجية للدول, تناول في آخر الكتاب نموذج تطبيقي هو وزارة الخارجية وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية.

فإذا كانت السياسة الخارجية هي برنامج العمل الخارجي للدولة, فان الدبلوماسية هي القيام بالتنفيذ والتطبيق الواعي للبرنامج المحدد من خلال عمل منهج ويومي عن طريق المفاوضات, أو على الأقل المحادثات التي تجري بين الدبلوماسيين بعضهم البعض, أو بين الدبلوماسيين ووزارة الخارجية[46].

ودراسة دور وزارة الخارجية في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية تميز بين عملية إعداد القرار وعملية صنع القرار, وتميز ايضاً بين طوائف ثلاث, خبير السلطة, والدبلوماسي, والسياسي, الأمر الذي يوضح أن وزارة الخارجية تقوم بدور تنفيذي في السياسة الخارجية, وقد تدخل في بعض الحالات في عداد عملية إعداد القرار, مع بعض الاستثناءات في بعض الدول[47].

هذه الدراسة التطبيقية توضح التكامل بين الجانب النظري للسياسة الخارجية والجانب العملي, إذ أن نجاح السياسات الخارجية لبعض الدول يعود في احد جوانبه إلى الاهتمام بهذه العلاقة بين الجانبين النظري والعملي, وهو ما يبين الحاجة إلى التواصل العلمي والعملي بين المؤسسات التعليمية والتنفيذية المعنية بالسياسة الخارجية, وهنا بما أن كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد تعد المؤسسة العلمية الأم الرائدة والأولى المعنية بتدريس مادة السياسة الخارجية, مع الأخذ بنظر الاعتبار أن هناك كليات اخرى تدرس هذه المادة في البلد, فإنها تحتاج إلى التواصل مع المؤسسة الأولى المعنية بتنفيذ السياسة الخارجية, وهي وزارة الخارجية, ويمكن أن يكون معهد الخدمة الخارجية التابع لوزارة الخارجية حلقة الوصل في ذلك, إذ انه أكثر جهة تجمع ما بين العمل الأكاديمي والتنفيذي في وزارة الخارجية, ومثل هذا التواصل يمكن أن يتم في جوانب كثيرة, منها مثلا اقتراح الكلية بان يدرس كتاب السياسة الخارجية للأستاذ الدكتور احمد النعيمي لطلبة الدورات

التأهيلية في معهد الخدمة الخارجية, واقتراح فتح وزارة الخارجية دورات تطبيقية في السياسة الخارجية لعدد محدود من الطلبة المتفوقين في المرحلة الرابعة, من اجل تعزيز التواصل بين الجهات العلمية والتنفيذية المعنية بالسياسة الخارجية, والذي سوف يدعم نجاح تدريس السياسة الخارجية مستقبلاً.

الاستنتاجات:

من خلال هذا البحث وبالمقارنة ما بين العرض التعريفي للسياسة الخارجية وواقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد, يتضح لنا أن المنهج المقرر تضمن كل مفردات مادة السياسة الخارجية, وتناول كل العموميات والجزئيات المتعلقة بهذه المفردات, أما تدريس النماذج التطبيقية للسياسات الخارجية لبعض الدول, فمع أن المنهج المقرر تطرق للسياسات الخارجية لبعض الدول البارزة لا سيما الولايات المتحدة, فان الواقع يبين أن طلبة الدراسات العليا أكثر حاجة لدراسة مثل هذه النماذج التطبيقية, والمواضيع المتعلقة بالسياسة الخارجية التي تدرس لطلبة الماجستير والدكتوراه في فرع الدراسات الدولية في كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد تبدو وافية في هذا الجانب, إذ هناك أربعة مواضيع هي, عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية, والسياسة الخارجية للاتحاد الأوربي, فضلاً عن تدريس موضوع وزارة الخارجية بين وظيفة التنفيذ وعملية صنع القرار, وموضوع التحليل والاستنتاج في السياسة الخارجية, مما يوضح أن هناك عملية تكاملية في تدريس مادة السياسة الخارجية في الكلية من طلبة البكالوريوس إلى طلبة الماجستير والدكتوراه.

الهوامش:

1. محمد السيد سليم, تحليل السياسة الخارجية, مكتبة النهضة المصرية, القاهرة, ط2, 1998, ص7.
2. المصدر نفسه, ص12.
3. فاضل زكي محمد, السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية, مطبعة شفيق, بغداد, 1975, ص23.
4. احمد نوري النعيمي, السياسة الخارجية, مطبعة جامعة بغداد, بغداد, 2001, ص28.
5. مازن إسماعيل الرمضاني, السياسة الخارجية, مطبعة دار الحكمة, بغداد, 1991, ص 26-27.
6. زايد عبيد مصباح, السياسة الخارجية, منشورات ELGA , فاليتا- مالطا, 1994, ص15-16.
7. فاضل زكي محمد, الدبلوماسية في عالم متغير, دار الحكمة للطباعة والنشر, بغداد, 1992, ص28-29.
8. زايد عبيد مصباح, مصدر سبق ذكره, ص60-61.
9. Bruce Russett. Harvey stary, World politics: the menu for choice. W.H.Freeman and company, New york, 1989. p 192.
10. احمد نوري النعيمي, مصدر سبق ذكره, ص144.
11. زايد عبيد مصباح, مصدر سبق ذكره, ص61.
12. احمد نوري النعيمي, مصدر سبق ذكره, ص148.
13. زايد عبيد مصباح, مصدر سبق ذكره, ص79.

14. مازن إسماعيل الرمضاني, مصدر سبق ذكره, ص151-156.
15. زايد عبيد مصباح, مصدر سبق ذكره, ص87-88.
16. مازن إسماعيل الرمضاني, مصدر سبق ذكره, ص187- 188.
17. محمد السيد سليم, مصدر سبق ذكره, ص187.
18. محمد السيد سليم, مصدر سبق ذكره, ص202.
19. كارن أي سميث ومارغوت لايت, الأخلاق والسياسة الخارجية, ترجمة فاضل جتكر, مكتبة العبيكان, الرياض, 2005, ص14-15.
20. محمد السيد سليم, مصدر سبق ذكره, ص210-211.
21. John T.Rourke, International politics on the World stage, Mcgraw- Hill Higher Education, New York, Tenth Edition, 2005, pp. 235-236.
22. خليل إسماعيل الحديثي, مشكلات أساسية في دراسة التنظيم الدولي, في تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي, تحرير عبد المنعم سعيد, مركز البحوث والدراسات السياسية, القاهرة, 1990, ص.72
23. مازن إسماعيل الرمضاني, مصدر سبق ذكره, ص267.
24. مازن إسماعيل الرمضاني, مصدر سبق ذكره, ص275.
25. مازن إسماعيل الرمضاني, مصدر سبق ذكره, ص277.
26. احمد نوري النعيمي, مصدر سبق ذكره, ص398-399.
27. ادمون جوف, علاقات دولية, ترجمة منصور القاضي, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, بيروت, 1993, ص137.
28. احمد نوري النعيمي, مصدر سبق ذكره, ص43-44.
29. فواز جرجس, (الأمريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية), المستقبل العربي, العدد 217, بيروت, آذار, 1997, ص.6
30. احمد نوري النعيمي, مصدر سبق ذكره, ص77-78.
31. احمد نوري النعيمي, مصدر سبق ذكره, ص81-82.
32. أسس كينث والتز في كتابه نظرية السياسة الدولية نظرية الواقعية الهيكلية وكرس فيه نظرية الاختيار العقلاني المستوحاة من علم الاقتصاد الجزئي أداة للبحث عن الأسلوب الأمثل لاستخدام القوة لتحقيق الأهداف القومية, فضلاً عن تحديثه لنظرية النظام الدولي, أما روبرت جيلبين فقد وضع الواقعية الميركانتيلية كوجه من وجوه القومية, وهي تدعو إلى حكومة تتدخل في شؤون الأسواق لتضمن المصالح الذاتية لأممها, من هنا يذهب الاتجاه الواقعي الميركانتيلي إلى إن القيم السياسية والمصالح هي التي تعد محددات حاسمة للعلاقات الاقتصادية الدولية, أما الواقعية الدفاعية الهجومية فأنهما نظريتان تركزان على الطرق التي يؤثر فيها النظام على سلوك السياسة الخارجية للدولة, ألا أنهما تختلفان عميقاً بشأن طبيعة تلك القيود والفرص النظامية, هل الأمن في النظام الدولي ضئيل أم وافر, هل تساق الدول دائما إلى توسيع نفوذها أم أنها لا تندفع إلا إلى تحقيق مستوى أدنى لحد ما من الأمن, أن هذه الأسئلة الكامنة في جوهر الحياة الدولية هي لب النزاع بين الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية, وركزت الواقعية الكلاسيكية الجديدة على تقديم تفسير للسياسة الخارجية بالرجوع إلى التقاليد الواقعية الفنية وان تفعل وتفحص وتصقل القضايا والافتراضات بواسطة وسائل مثل مناهج دراسة الحالة وتعقب العمليات أو القياسات الكمية التقنية, لمزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع انظر أنور محمد فرج,

نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة, مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية, السليمانية, 2007, ص 360-362, 374, 384.

33. المصدر نفسه, ص409-410.

34. احمد نوري النعيمي, مصدر سبق ذكره, ص106-107.

35. المصدر نفسه, ص126.

36. Roy E. Jones, Analysing forign policy, Routledge and kegan paul, London, 1970, p. 33.

37. احمد نوري النعيمي, مصدر سبق ذكره, ص116-117.

38. محمد صفي الدين خربوش, (اتجاهات تدريس وبحث العلوم السياسية في مصر), المجلة العربية للعلوم السياسية, العددان 8,9, بغداد, آب/ أغسطس 1995, ص92.

39. ناظم عبد الواحد الجاسور, موسوعة علم السياسة, دار مجدلاوي للنشر والتوزيع, عمان, 2004, ص36.

40. احمد نوري النعيمي, مصدر سبق ذكره, ص162.

41. John T.Rouke, op. cit. pp. 70-71.

42. احمد نوري النعيمي, مصدر سبق ذكره, ص229, 261.

43. ريتشارد هيجون, العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, أبو ظبي, 1998, ص17.

44. John T.Rouke, op. cit. pp. 77.

45. احمد نوري النعيمي, مصدر سبق ذكره, ص396.

46. احمد نوري النعيمي, مصدر سبق ذكره, ص444.